

مجموعة البركة المصرفية
شركة مساهمة بحرينية (ش.م.ب) عامة
محضر اجتماع الجمعية العامة العادية (السابع عشر)
المنعقد بتاريخ 20 مارس 2018م

عملاً بأحكام النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب (عامة)، وجه رئيس مجلس الإدارة سعادة الشيخ/ صالح عبد الله كامل نيابة عن المجلس الدعوة إلى جميع المساهمين لحضور الاجتماع (السابع عشر) للجمعية العامة العادية الذي تقرر عقده في المنامة بمملكة البحرين في تمام الساعة الحادية عشر صباحاً من يوم الثلاثاء بتاريخ 3 رجب 1439هـ الموافق 20 مارس 2018م بالمقر الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية - قاعة الشيخ صالح كامل الطابق الأول - خليج البحرين (Bahrain Bay) مملكة البحرين، وقد حضر الاجتماع الأشخاص المبينة أسمائهم في كشف الحضور ممن يمثلون المساهمين بالأصالة أو الوكالة.

ترأس اجتماع الجمعية العامة العادية سعادة الأستاذ/ عبدالله عمار السعودي نائب رئيس مجلس الإدارة ، وأفتتح الاجتماع بحمد الله تعالى والصلاة والسلام على النبي صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ثم رحب بالحضور من المساهمين وبكل من:

مندوب وزارة الصناعة والتجارة:

الأستاذ/ أحمد سلمان أحمد - أخصائي حوكمة شركات

مندوب مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية:
الأستاذة/ خديجة أحمد - مراقب - إدارة مراقبة المؤسسات المالية الإسلامية

مندوبي مصرف البحرين المركزي إدارة مراقبة الأسواق المالية:
الأستاذ/ أحمد حميدان - رئيس البحوث وحماية المستثمر
الأستاذ/ أحمد علوي - محلل مالي

مندوب بورصة البحرين: الأستاذ/ محمد جبيل - إدارة الإدراج والإفصاح

ممثل هيئة الرقابة الشرعية الموحدة: فضيلة الدكتور عبدالستار أبوغدة - رئيس هيئة الرقابة الشرعية الموحدة

مندوبي مسجل الأسهم: شركة كارفي كمبيوترشير:

الأستاذ/ هاني الشيخ - نائب مدير - خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية
الأستاذ/ صادق المدوب - تنفيذي - خدمات الشركات والصناديق الاستثمارية

مندوبي السادة إرنست آند يونغ (المدقق الخارجي): الأستاذ/ عيسى الجودر - الشريك التنفيذي

ثم أعلن رئيس الجمعية أن مجموع الأسهم الممثلة بالأصالة والوكالة في هذا الاجتماع بلغ 987,684,825 سهماً، وقد أكد هذا الرقم مندوب مسجل الأسهم الذي تولى رصد الأسهم، وذلك من أصل مجموع الأسهم المكتتب بها والبالغة 1,206,679,374 سهم، وبذلك تكون نسبة الأسهم الممثلة في الاجتماع بالأصالة والوكالة (81.85%) من مجموع الأسهم، ويكون نصاب الاجتماع قانونياً.



وبعد التأكد من اكتمال النصاب بحضور الجهات الرقابية، إقترح السيد رئيس الجلسة تعيين الأستاذ/ صلاح عثمان أبوزيد مقررًا للاجتماع، ووافق الجميع على ذلك. وبناء عليه، تمت تلاوة جدول الأعمال المكون من البنود التالية:

1. الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.
2. الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.
3. الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.
4. مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م المتضمنة إيضاحاً بشأن معاملات الأطراف ذات العلاقة والمصادقة عليها.
5. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:
 - أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 12,902,882 دولار أمريكي.
 - ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (في ما عدا أسهم الخزينة) قدرها 24,133,587 دولار أمريكي بواقع 2 سنت أمريكي للسهم الواحد، التي تعادل ما نسبته 2% من القيمة الاسمية للسهم، موعد أقصاه الخامس من أبريل 2018.
 - ج. ترحيل مبلغ 91,992,354 دولار أمريكي للأرباح المبقة.
6. اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع 3 أسهم عن كل 100 سهم مدفوع (قيمتها 36,200,381 دولار أمريكي تعادل نسبة 3% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.
7. إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.
8. الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
9. النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست أند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31م وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.
10. الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ويشمل:
 - أ. الاطلاع على نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
 - ب. الإطلاع على تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2017م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
11. الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2017م على النحو التالي:
 - أ. يدفع 51.96 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.



- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 3,961,337 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.
12. مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته.

بعد الإنتهاء من تلاوة جدول الأعمال، طلب رئيس الجلسة من المساهمين اعتماد جدول الأعمال قبل النظر في بنوده حيث تمت الموافقة على الجدول أعلاه بالإجماع.

البند الأول

الاستماع إلى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م

في مستهل الجلسة خاطب سعادة نائب رئيس مجلس الإدارة رئيس الجمعية السادة المساهمين مرحباً بهم أصالة عن نفسه ونيابة عن السادة رئيس وأعضاء المجلس. وتلى على مسامعهم تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مجلس الإدارة عن نشاط البنك خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.

البند الثاني

الاستماع إلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م

استعرض رئيس الجلسة هذا البند وبعد ذلك طلب من رئيس هيئة الرقابة الشرعية الموحدة تقديم تقرير الهيئة. حيث تولى فضيلة الدكتور عبدالستار أبوغدة رئيس هيئة الرقابة الشرعية الموحدة تلاوة التقرير ومن ضمن ما جاء فيه:

أولاً:

عقدت الهيئة الشرعية لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2017 -6- (ستة) اجتماعات درست فيها تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي بالمجموعة على وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2017م، حيث أبدت الهيئة الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة. بالإضافة إلى تلقي الاستفسارات الواردة من المجموعة ووحداتها والإجابة عليها كما درست الهيئة العقود التي أجريت خلال العام 2017 وهيكلت المنتجات بما فيها الصكوك المصدرة.



ثانياً:

لقد راقبنا عن طريق اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2017م الصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة.

كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017م وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمده الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً:

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة وإطلاع الهيئات على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات بشأنها. وتتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص التوثيق والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. أن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017م تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. أن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. أن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات ووحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. أن احتساب الزكاة المرفق تم وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقاً لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 31/1 ووفقاً لما اعتمده الهيئة الشرعية الموحدة .

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها السادس عشر خلال دورتها العادية التي انعقدت في 20 مارس 2017 م فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره 4,021 ألف دولار أمريكي زكاة نيابة



عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين المبقاة للعام المالي 2016 م. هذا وقد تم دفع مبلغ من المال وقدره 3,688 ألف دولار أمريكي على مستحقي الزكاة وبحسب الضوابط الشرعية الموضوعية والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. أما المبلغ المتبقي والبالغ قدره 333 ألف دولار أمريكي فتم تخصيصه لكي يوزع على المستحقين بحد أقصى قبل نهاية الربع الأول من 2018 بمشيئة الله تعالى. وقد راقبت الهيئة الشرعية الموحدة ما تم توزيعه من المبلغ الزكوي للتأكد من كيفية توزيعه وأنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المذكورة في الآية الكريمة.

أن المجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين خلال الجمعية العمومية. وبالتالي في حالة عدم تفويض المساهمين لها فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم، علماً بأن الزكاة هي 38.29 سنت لكل 100 سهم. وفي حالة عدم توفر السيولة اللازمة فيمكن تأجيل الزكاة أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير هيئة الرقابة الشرعية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.

البند الثالث

الاستماع إلى تقرير مدقق الحسابات للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م

تم الاستماع إلى تقرير تدقيق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م من مدقق الحسابات (المدقق الخارجي) الذي تلاه السيد/ عيسى الجودر مندوب شركة إرنست آند يونغ على السادة المساهمين ومن ضمن ما جاء فيه:

لقد قمنا بتدقيق القائمة الموحدة للمركز المالي المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة ("المجموعة") كما في 31 ديسمبر 2017 ، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ. تقع مسؤولية هذه القوائم المالية الموحدة ومسئولية التزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على مجلس الإدارة. إن مسئوليتنا هي إبداء رأي حول هذه القوائم المالية الموحدة استناداً إلى أعمال التدقيق التي قمنا بها.

لقد تمت أعمال التدقيق التي قمنا بها وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. تتطلب منا هذه المعايير تخطيط وتنفيذ أعمال التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن القوائم المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق فحص الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات المفصّل عنها في القوائم المالية الموحدة على أساس العينة. ويتضمن التدقيق أيضاً تقييم المبادئ المحاسبية المتبعة والتقييمات الهامة التي أجرتها الإدارة وكذلك تقييم العرض العام للقوائم المالية الموحدة. باعتبارنا أن إجراءات التدقيق التي قمنا بها توفر أساساً معقولاً لإبداء رأينا.



في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تعبر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، عن المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2017 وعن نتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملاك والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الأستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2)، نفيد بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة.

وحسب علمنا انه لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد 2 والأحكام النافذة من المجلد 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزه المالي. وقد حصلنا من الإدارة على جميع المعلومات والإيضاحات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا. كما التزم البنك بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة.

القرار:

أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.

البند الرابع

مناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2016/12/31م المتضمنة إيضاحاً بشأن معاملات الأطراف

ذات العلاقة والمصادقة عليها

تحت هذا البند قام رئيس الجلسة بعرض الحسابات الختامية التي تضمنها الكتيب الموزع مسبقاً على المساهمين والذي حوى تفاصيل القوائم المالية الموحدة للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م مما مكن المساهم من الإطلاع قبل الاجتماع على البيانات المالية والإيضاحات الواردة فيه حول القوائم المالية الموحدة، كما أطلع المساهمون على الإيضاحات الخاصة بمعاملات الأطراف ذات العلاقة وقدم الرئيس التنفيذي شرحاً موجزاً لأهم المؤشرات المالية.

وتم الاستفسار من أحد المساهمين المحترمين عن سبب انخفاض عدد الفروع في عام 2017م وأوضح الرئيس التنفيذي أن ذلك كان بسبب إغلاق بعض الفروع في باكستان بعد دمج بنك محلي في بنك البركة باكستان لأن فروع البنك الذي تم دمجها كانت مواقعها قريبة من أماكن فروع بنك البركة باكستان وبالتالي تم إغلاقها.



وأضاف الرئيس التنفيذي أن مجموعة البركة المصرفية هي أول مجموعة في المنطقة تنشئ بنك رقمي، وسيكون هذا من خلال فرع رقمي لبنك البركة التركي للمشاركات يفتح في ألمانيا.

القرار:

تمت الموافقة بالإجماع على البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في 2017/12/31م وما تضمنته من إيضاحات بشأن معاملات الأطراف ذات العلاقة.

البند الخامس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية على النحو التالي:

- أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 12,902,882 دولار أمريكي.
- ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (في ما عدا أسهم الخزينة) قدرها 24,133,587 دولار أمريكي بواقع 2 سنت أمريكي للسهم الواحد، التي تعادل ما نسبته 2% من القيمة الاسمية للسهم، موعد أقصاه الخامس من أبريل 2018.
- ج. ترحيل مبلغ 91,992,354 دولار أمريكي للأرباح المبقة.

بعد استعراض سعادة رئيس الجلسة لهذا البند تم الاستفسار من أحد المساهمين المحترمين عن سبب عدم زيادة نسبة الأرباح النقدية الموزعة عن الأعوام الماضية. وتطرق المساهم إلى انخفاض سعر سهم المجموعة وإلى إمكانية أن تلجأ المجموعة إلى خيارات لزيادة ملاءتها المالية من خلال زيادة رأس المال بإصدار أسهم جديدة وتعزيز سعر السهم من خلال شراء المجموعة لنسبة من أسهمها كأسهم خزينة والاحتفاظ بها واستخدامها لتحسين سعر السهم في السوق. وطلب المساهم أن يعطى مجلس الإدارة المزيد من الاهتمام لصغار المساهمين في المستقبل.

وأجاب سعادة رئيس الجلسة أن المجموعة حدث فيها نمو لا يتماشى مع الموارد المالية المتاحة لها، لهذا كان أمام الإدارة عدة خيارات منها إصدار صكوك لزيادة الموارد المالية لمواكبة النمو وملاءة رأس المال، ولهذا رأي المجلس أن يأخذ المساهمين جزء من الأرباح في شكل أسهم وهي في النهاية ترجع قيمتها للمساهمين. وأضاف أن مجلس الإدارة قد ناقش في اجتماعه السابق موضوع قيمة السهم.

وأضيف أن بعض البنوك التي توزع أرباح نقدية أكثر تعود لتطلب زيادة لرأس المال.

وأوضح الرئيس التنفيذي إن إجمالي التوزيعات النقدية وأسهم المنحة منذ 2006 وحتى 2017 بلغت حوالي مليار دولار أمريكي.

القرارات:

- أ. تحويل 10% إلى الاحتياطي القانوني وذلك بواقع 12,902,882 دولار أمريكي.

7



ب. توزيع أرباح نقدية على المساهمين المسجلين في تاريخ انعقاد الجمعية العامة (في ما عدا أسهم الخزينة) قدرها 24,133,587 دولار أمريكي بواقع 2 سنت أمريكي للسهم الواحد، التي تعادل ما نسبته 2% من القيمة الاسمية للسهم، موعد أقصاه الخامس من أبريل 2018.
ج. ترحيل مبلغ 91,992,354 دولار أمريكي للأرباح المبقاة.

البند السادس

اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع 3 أسهم عن كل 100 سهم مدفوع (قيمتها 36,200,381 دولار أمريكي تعادل نسبة 3% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقاة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

وقدم رئيس الجلسة البند أعلاه طالباً من السادة المساهمين النظر في توصية مجلس الإدارة الواردة في هذا البند حيث قررت الجمعية العامة للمساهمين اعتماد توصية مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة على المساهمين المسجلين في تاريخ الانعقاد بواقع 3 أسهم عن كل 100 سهم مدفوع (قيمتها 36,200,381 دولار أمريكي تعادل نسبة 3% من رأس المال الصادر والمدفوع) من الأرباح المبقاة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة من الجهات الرسمية.

البند السابع

إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م

طلب رئيس الجلسة من المساهمين ممارسة حقهم بالنظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م.
حيث قام المساهمون بالمصادقة على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن تصرفاتهم خلال السنة المالية المنتهية في 2017/12/31م بالإجماع.

البند الثامن

الموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة

على إثر الموافقة على البند أعلاه دعا رئيس الجلسة المساهمين إلى النظر في توصية مجلس الإدارة بالموافقة على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة.
وقد وافق المساهمون على صرف مبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2017م.

8

البند التاسع

النظر في توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي

استعرض رئيس الجلسة في هذا البند التوصية المقدمة من مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي، وطلب من ممثلي شركة إرنست آند يونغ مغادرة القاعة ثم طلب من المساهمين النظر في التوصية.

وقد تمت الموافقة على توصية مجلس الإدارة بإعادة تعيين السادة (إرنست آند يونغ) كمدققين لحسابات البنك للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 وتفويض مجلس الإدارة ومنحه الحق في تفويض من يراه لتحديد أتعابهم وذلك بعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي.

البند العاشر

الاطلاع على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي ويشمل:

- نتائج تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)
- تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2017م. (ضمن التقرير السنوي الموزع على المساهمين)

استعرض سعادة رئيس الجلسة هذا البند حيث تم اطلاع السادة المساهمين على تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي من خلال ما ورد في التقرير السنوي الموزع على المساهمين قبل الاجتماع بالإضافة إلى عرض مرئي تضمن تلخيصاً لتقرير متطلبات الحوكمة الذي تم تفصيله في التقرير السنوي كما تم في نفس العرض إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقييم مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس من خلال ما ورد بالتقرير السنوي الذي وزع عليهم قبل الاجتماع، وتم كذلك إطلاع السادة المساهمين على نتائج تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2017م. وبعد الاطلاع على التقارير أعلاه على التوالي اتخذت الجمعية العمومية بشأنها القرارات التالية:

القرارات:

- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تطبيق متطلبات حوكمة المصارف طبقاً لتعليمات مصرف البحرين المركزي.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير تقييم أداء مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي واللجان التابعة للمجلس.
- أخذت الجمعية العامة العادية علماً بمحتوى تقرير النسبة المئوية لحضور أعضاء مجلس الإدارة لاجتماعات المجلس للعام 2017م.

البند الحادي عشر

الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2017م على النحو التالي:

- أ. يدفع 51.96 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 3,961,337 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

القرارات:

تمت الموافقة على إخراج زكاة المساهمين عن حقوقهم في الأرباح القابلة للتوزيع كما في 31 ديسمبر 2017م على النحو التالي:

- أ. يدفع 51.96 سنت أمريكي عن كل ألف سهم من قبل المساهمين عن التوزيعات المستلمة نقداً.
- ب. تفويض إدارة مجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغ 3,961,337 دولار أمريكي كزكاة نيابة عن جميع المساهمين بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من الأرباح المبقاة.

البند الثاني عشر

مناقشة أي موضوعات عاجلة تطرأ وفقاً للمادة 207 من قانون الشركات التجارية رقم 21 لسنة 2001م وتعديلاته

بعد الانتهاء من هذا البند طلب رئيس الجلسة من مقرر الجلسة تلاوة المحضر، وأن يفوض المساهمون رئيس الجلسة ومقررها بالتوقيع عليه حيث وافق المساهمون على ذلك.

وبعد الانتهاء من جدول الأعمال أعلن رئيس الجلسة انتهاء اجتماع الجمعية العامة العادية السادس عشر متمنياً للمجموعة كل تقدم ونجاح، وتوجه بالشكر إلى جميع المساهمين على دعمهم المتواصل وإلى جميع العاملين بالمجموعة على تقانيهم وإخلاصهم مضيفاً أن بهم ومعهم تتواصل المسيرة. وفي الختام قدم أشكر لمملكة البحرين لرعايتها ودعمها المستمر للمؤسسات المصرفية الإسلامية، في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك البحرين، وصاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر، وصاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ونائب القائد الأعلى لقوة دفاع البحرين.

والله الموفق لما فيه الخير والصلاح،،،

عبدالله عمار السعود
رئيس الجلسة

صلاح عثمان أبو زيد
مقرر الاجتماع